

المؤتمر يواصل الحوار مع أحزاب المشترك الأربعة المقبل

باجمال يشتم دور الأدباء في اختراق الشمولية

تشاد الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام الأخ عبدالقادر باجمال بالبور الريادي الذي اضطلع به اتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين في بناء المجتمع وسجله في الخطوات الأولى للوحدة اليمنية وإعادة تحقيقها. وحيا باجمال في كلمته لدى افتتاح مهرجان الأدب اليمني السادس بعين الأدباء والكتاب والمثقفين الذين اخترقوا بيروقراطية الشطرين والعقبة الشمولية والإمامية من خلال قهرهم الوجداني. وقال: «إن هؤلاء الرجال أنتجوا جيلاً كاملاً من الشباب المثقف الذي استخدم الكلمة بحامل واقعيته وإنسانيتها بحيث أصبحت ضوءاً ساطعاً في عالم الظلام والنشيطير وسجلوا إنجازاً عظيماً وميغراً في خطواته الأولى إيماناً بوحدة الشعب وترايبه».

المستشاق

لجانة للفترة العشرة السنين

رؤية

❖ لقد كان لبعض الأدباء صولات وجولات ربما أكثر من لواء مدرع هالكلمة لها دور مؤثر وهي قوة وحصانة للجميع.

عبدالله بن محمد بن عبدالمطلب
رئيس الجمهورية - رئيس المؤتمر الشعبي العام

هيئة الرقابة تبحث تنشيط الأداء التنظيمي والرقابي

رأس الاخ يحيى محمد الشامي - رئيس مجلس هيئة الرقابة التنظيمية والتفتيش المالي اجتماعاً تنظيمياً أمس بمقر الأمانة العامة كرس مناقشة القضايا التنظيمية المدرجة في جدول الاجتماع، وكذا بحث اساليب تنشيط الاداء التنظيمي ورفع وتيرة الاداء الرقابي لما من شأنه تفعيل عملية الاتصال والتواصل في مختلف التكوينات القيادية والقاعدية.

كما خرج الاجتماع بالعديد من الاجراءات العملية الكفيلة بتنفيذ المهام التنظيمية والرقابية على الوجه المطلوب وبما يحقق انجازاً أهداف المؤتمر الشعبي العام في مختلف فروعه.

التقى كلاً على حده: رئيس الجمهورية يحث الأحزاب على إعطاء القضايا الوطنية الأولوية في الحوار

التقى فخامة الاخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية أمس الأول بعين ممثلي أحزاب اللقاء المشترك والمؤتمر الشعبي العام كل على حده قبل ان يستأنف الحوار السياسي بينهم.

وأكد الأمين العام المساعد الشيخ سلطان البركاني ان فخامة الاخ الرئيس حث الجميع «في المؤتمر الشعبي العام وأحزاب اللقاء المشترك» على ضرورة إعطاء القضايا الوطنية الأولوية الأولى في جلسات حوارهم لتطوير العملية السياسية.

ودعا الجميع الى العمل بروح وطنية بعيداً عن اثاره أية أشكاليات او منحنيات لأجواء الحوار. وأن يكون لديهم الاستعداد لمناقشة كافة القضايا الوطنية بشفاافية.. لافتاً الى ان أي اثاره لاتخدم العملية الديمقراطية أو الحوار.

مؤكداً ان مبادرة الرئيس مطروحة للحوار على كل الأحزاب والتنظيمات السياسية ومنظمات المجتمع المدني ومختلف القوى والمهتمين والمختصين وانها جاءت من باب الحرص على تعزيز العملية الديمقراطية وفقاً لبرنامجها الانتخابي، خاصة فيما يتعلق بأهمية تحقيق المشاركة الشعبية الحقيقية والتداول السلمي

وقال البركاني ان الرئيس أكد ان اتفاق الأحزاب الممثلة في البرلمان على الحوار منذ لحظاته الأولى لن تقتصر على قضية معينها وان الباب سيظل مفتوحاً للحوار على القضايا

وللسلطة عبر الانتخابات الرئاسية والبرلمانية والمحلية وقيام حكم محلي كامل بالإضافة الى حق المرأة وتعزيز مكانتها ومشاركتها في الحياة السياسية.

وأكد الأمين العام المساعد الشيخ سلطان البركاني ان فخامة الاخ الرئيس حث الجميع «في المؤتمر الشعبي العام وأحزاب اللقاء المشترك» على ضرورة إعطاء القضايا الوطنية الأولوية الأولى في جلسات حوارهم لتطوير العملية السياسية.

ودعا الجميع الى العمل بروح وطنية بعيداً عن اثاره أية أشكاليات او منحنيات لأجواء الحوار. وأن يكون لديهم الاستعداد لمناقشة كافة القضايا الوطنية بشفاافية.. لافتاً الى ان أي اثاره لاتخدم العملية الديمقراطية أو الحوار.

مؤكداً ان مبادرة الرئيس مطروحة للحوار على كل الأحزاب والتنظيمات السياسية ومنظمات المجتمع المدني ومختلف القوى والمهتمين والمختصين وانها جاءت من باب الحرص على تعزيز العملية الديمقراطية وفقاً لبرنامجها الانتخابي، خاصة فيما يتعلق بأهمية تحقيق المشاركة الشعبية الحقيقية والتداول السلمي

البركاني: قانون الانتخابات من أولويات العمل الحواري

وذلك بهدف الاستئناس برأيها حول الخطوات القادمة فيما يخص عملها وتصنيف ما يرتبط منها بالقضايا الدستورية التي يمكن على ضوءها تحديد التوجهيات من قبل الأمانة العامة، على أن تقوم اللجنة القانونية بإنجاز الصيغ الخاصة التي على ضوءها يتم إعداد الصيغ القانونية حول تلك القضايا كقوانين.

وقال الشيخ سلطان البركاني ان الاجتماع القادم سناقش أيضاً أولويات القضايا المحددة في وثيقة الضوابط والضمانات التي يمكن ان تعطي الأولوية في العمل الحواري للأمانة العامة واللجان القانونية.. وقال البركاني: إن من أبرز تلك الأولويات قانون الانتخابات، على أن تكثف اجتماعات الحوار السياسي أسبوعياً وخصوصاً بالنسبة للجنة القانونية ما بين موعد انعقاد المحاورين أسبوعياً.. وكذلك بحث ما إذا كان بالإمكان تحديد مواعيد زمنية لانجاز كل مهمة على حده.. هذا وقد ساد اللقاء جو من التفاهم.

واتفق المؤتمر الشعبي العام وأحزاب اللقاء المشترك في الاجتماع الذي عقده أمراء عموم الأحزاب أمس بعين على مواصلة الحوار بينهم حول العديد في القضايا الوطنية المهمة.

وكان قد التقى الأستاذ عبدالقادر باجمال الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام وعبدالله بن علي الأمين العام للتجمع اليمني، وسلطان العتواني الأمين العام للتجمع اليمني والناصر واليويكر باذيب الأمين العام المساعد للحزب الاشتراكي.

كما ضم الاجتماع عن المؤتمر الشعبي كلاً من الشيخ سلطان البركاني الأمين العام المساعد وياسر العواضي وأحمد عبيد بن دغر عضوي اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي.

وبهذا الخصوص أكد الشيخ سلطان البركاني الأمين العام المساعد لقطاع الفكر والثقافة والإعلام على توصل المؤتمر وأحزاب اللقاء المشترك الى اتفاق لعقد لقاء الأربعة القادم في صنعاء بحضور اللجنة القانونية،

لجنة تقصي الحقائق في ملابس منصات الحبييلين ومقتل الرعوي تنجز مهمتها

العدالة مجراها سواء أكان لهم علاقة في ذلك أم لم يكن لهم علاقة..

وقالت مصادر مطلعة لـ«الميثاق»: إن اللجنة البرلمانية انجزت مهمتها في لحد وإب وعادت مساء أمس الأحد الى صنعاء لتقديم تقريرها النهائي الى مجلس النواب خلال الأيام القليلة المقبلة.

وأكد مصدر أن لجنة تقصي الحقائق التي يرأسها النائب علي العمراني وتضم في عضويتها عدداً من النواب حققت هدفها وانها ستقدم تقريراً نصفاً وطبيعياً عن ملابسات الحادثين، مشيراً الى ان طبيعة مهام اللجان البرلمانية لا علاقة لها بالانتماء الحزبي وانما هي مهام وطنية.. وازداد المصدر ان اللجنة انتهت زيارتها لمحافظة لحج صباح أمس الأول السبت واستمعت خلال لقاءها بالمواطنين والسلطة المحلية في المحافظة، مؤكداً ان لقاءاتها خلصت الى ضرورة تسليم كل الأشخاص الذين كانوا حاضرين في مكان حادث منصة الحبييلين.

وأكد المصدر ان الجنود الذين كانوا موجودين في مكان الحادث رحبوا بقرار اللجنة وسلموا أنفسهم للنيابة التي باشرت فعلاً تحقيقاتها معهم، وانه يجب على بقية الأشخاص ان يسلموا انفسهم للقضاء لإظهار الحقيقة.

وعلى صعيد آخر طالبت اللجنة كل من كان له علاقة بقضية مقتل صلاح الرعوي في إب بصرف النظر عن موقفه القانوني تسليم نفسه للقضاء حتى لا تكون طريقة ومكان صيانة وترميم الآثار بالإضافة الآخرون وينتهون حرمان القانون والاقتصاص لانفسهم..

باصرة: هناك من لا ينفذ توجيهات الرئيس بشأن قضايا الأراضي والمتقاعدين

صنعاء-فاروق ثابت:

حذر الدكتور صالح باصره رئيس اللجنة الوزارية للمصغرة لحل قضايا الأراضي والمتقاعدين المعارضة من مغية عدم الجلوس على طاولة الحوار مع المؤتمر الشعبي العام للتفاوض حول القضايا والمشاكل على قاعدة الوطن الموحد.

والتقى في حديثه لـ«الميثاق» صحفياً يمنية وصفها بتصدير الربح وقتل الاستثمار والإساءة لسمعة الوطن..

ولفتاً الى ان اللجنة الوزارية المصغرة المكلفة بحل مشاكل المتقاعدين والأراضي ستسلم الملفات الخاصة بهذه القضايا الى اللجنة التنفيذية والتي يرأسها نائب رئيس الجمهورية عبدربه منصور هادي، حيث سيتم الاطلاع عليها وقصصها واحالتها الى النائب العام.

وذكر باصره ان اللجان المعنية بتنفيذ توجيهات فخامة رئيس الجمهورية بخصوص المتقاعدين لن تُنفذ توجيهات إلا في حالة متابعة فخامته للمعنيين شخصياً.

التفاصيل ص٣



معهد باريس يماطل في إعادة (٥٠) قطعة أثرية يمنية

للآثار والمتاحف انها ستوفد فريقاً من خبراء الآثار الى العاصمة الفرنسية باريس للاشراف على سير عملية استعادة الـ ٥٠ قطعة الموعود الجديد حدد ١٥ نوفمبر القادم لشحن القطع الى صنعاء، وجاء بلسان مختار طالب بن ذياب- مدير عام المعهد- في نقاش مع وزير الثقافة الجمعة الماضية بحث حثيات عودة القطع ولم يكشف عن اسباب تأخرها، وكذا مسؤولية الاخلال بينود الاتفاقية التي نصت على طباعة كتالوج بالقطع على نفقة المعهد، وتدريب عدد من موظفي الهيئة في مجال صيانة وترميم الآثار بالإضافة الى تدريب مهندس مختص في علم العرض بالمتاحف.

ويضع التعاون الرسمي والتقني تجاه متابعة تلك القطع طوال السنوات الماضية الكثير من علامات الاستفهام حول مصير مجموعة من نقائس ذاكرة اليمن الحضارية، ويثير مخاوف احتمالات تعرضها للاستنساخ والقرصنة.

«الميثاق» / جميل الجعدي

على استحياء اعتراف معهد العالم العربي بباريس اخيراً لوزارة الثقافة عما وصفته الانباء الرسمية بـ«تأخر (٥٠) قطعة أثرية يمنية والتقصير الذي تسبب به المعهد»، وهي القطع الأثرية التي غادرت الى باريس منذ العام ٢٠٠٤م للمشاركة في معرض للآثار لم يتم حتى الآن بخلاف ما نصت عليه اتفاقية الاعارة. وزارة الثقافة وهيئة الآثار في بلادنا تذكرت القطع الأثرية بعد اثاره الصحافة اليمنية للفضية في مايو من العام الجاري، وبعد انباء عن اختفاء حوالي (٨٠) قطعة أثرية فنية اسلامية معاصرة من المعهد، وأسفرت تلك التنقلات الاعلامية للفضية عن حصول هيئة الآثار على وعد في ٢١ مايو قبل خمسة اشهر بإعادة القطع الأثرية خلال الايام القادمة، وهو ما لم يتم بعد (١٥٠) يوماً من الوعد الأول.. والذي اعلنت فيه الهيئة العامة

موازمة التشريعات اليمنية مع الخليجية

تعديلات على القوانين المصرفية والقضائية وقانون جديد للتأمين الصحي

وأوضح المصدر ان وزارة الشؤون القانونية تتطلع الى الاستمرار في تطوير وتحديث القضاء وتعزيز استقلاله للوصول الى قضاء عادل يصون الحقوق والحريات ويرسخ الأمن والاستقرار في البلاد، كما تسعى الى تحسين الأوضاع المعيشية للموظفين والمتقاعدين وذلك باطلاق المرحلة الثانية من الاستراتيجية الوطنية للاجور والمرتبات وتطبيق نظام التأمين الصحي ومراجعة قانون ضريبة الدخل.

واشار المصدر الى استكمال مراجعة مشروع تعديل قانون ضرائب الدخل واستكمال اجراءات اصلاحته الى مجلس النواب في شهر نوفمبر القادم، كما يجري متابعة استكمال الاجراءات الدستورية للموافقة على مشروع قانون التأمين الصحي الاجتماعي بمشاركة وزارة الصحة العامة والسكان وذلك في اطار تنفيذ توجيهات فخامة الاخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية للحكومة. وقال المصدر انه سيتم مراجعة التشريعات المتعلقة بالسلطة القضائية لاسيما قانون السلطة القضائية وقانون الرسوم القضائية، والقوانين الاجرائية واية قوانين اخرى يوافق عليها مجلس القضاء الأعلى.. اضافة الى دراسة التشريعات المتعلقة بالتأمينات والمعاشات لتحسين اوضاع المتقاعدين والحد من الازدواجية بين ضوابط التأمينات سواء في المجال المدني او العسكري وذلك خلال مايتبقى من العام الجاري وعامي ٢٠٠٨م بمشاركة وزارات الداخلية والدفاع والخدمة المدنية والتأمينات الاجتماعية والعمل.